

Distr.: General
16 July 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٧٤ (ب) من القائمة الأولية*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل
حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة
لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان
والحريات الأساسية

الحق في الغذاء

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير المؤقت لهلال إلفير، المقرر الخاص المعني
بالحق في الغذاء، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٧٣/٧٢.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/73/50

300818 290818 18-11746 (A)



التقرير المؤقت للمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء

أولا - مقدمة

ألف - الاعتراف بحق عمال الزراعة في الغذاء

١ - يلعب عمال الزراعة دورا حاسما في تحقيق الأمن الغذائي وإعمال الحق العالمي في الغذاء الكافي. بيد أنهم من أكثر الناس انعداماً للأمن الغذائي، وهم يواجهون عقبات كأداء في إعمال حقهم في الغذاء، وكثيراً ما يعملون دون أن تتوفر لهم الحماية من جهة العمل والعمالة ويعملون في ظروف خطيرة. وعلى الرغم من معاناتهم من انعدام الأمن الغذائي وانتهاكات حقوق الإنسان، فإن حق عمال الزراعة في الغذاء لم يعالج بالقدر الكافي.

٢ - ويعترف القانون الدولي لحقوق الإنسان بترباط حق الإنسان في عمل لائق والعيش في أحوال معيشية لائقة وتأمين الحماية الاجتماعية والحق في الغذاء، على النحو المحدد في المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويهدف هذا التقرير إلى حماية وتعزيز حق عمال الزراعة في الغذاء عن طريق تحديد العقبات التي تحول دون إعمال هذا الحق، وتقديم توصيات ملموسة إلى الدول والجهات المعنية ذات الصلة.

٣ - ويشكل عمال الزراعة نحو ثلث القوة العاملة في العالم، أو ١,٣ بليون نسمة^(١). ويعمل في الوقت الراهن ٧٠ في المائة من العمال في البلدان المتقدمة النمو في الزراعة، مقارنة بنسبة ١٦ في المائة فقط في بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط^(٢). ويعمل العديد من العمال إما بشكل غير رسمي (مثلاً، دون وجود اتفاق تعاقدى لضمان نزاهة الأجور، وظروف العمل الآمنة، وسبل الانتصاف المتاحة، وما إلى ذلك) أو، كما في حالة أفراد الأسرة، من دون أي تعويض مالي. وعدد الوظائف في قطاع الزراعة ينخفض باطراد بسبب التشغيل الآلي والتحديث وتأثير العولمة على النظم الغذائية، غير أن الطابع الغامض للأعمال الزراعية وانعدام الاستقرار المالي للعمال يتطلبان مزيداً من الاهتمام.

٤ - ويتناول هذا التقرير حقوق عمال الزراعة على الصعيد العالمي. وتعريف العامل الزراعي المستخدم في التقرير هو "أي شخص يُستأجر للعمل في الزراعة بصرف النظر عن نوع العقد أو ترتيب دفع الأجور". وهذا التعريف يشمل العمال في المزارع والبيوت الزجاجية، وحقول المحاصيل والبساتين وبيوت التغليف ومرافق مسالخ الماشية. ويشمل التعريف العمال الذين يستجيبون لمطالب العمل المتقلبة، غير المتوافقة بالضرورة مع المواسم الطبيعية، والرجال والنساء والأطفال الذين يعملون أفراداً الأسر ممن يعملون في الزراعة^(٣). ومن المقرر تقديم تقرير مستقل إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٩ ويركز التقرير على التحديات المميزة التي تواجه إعمال الحق في الغذاء للعاملين في قطاع صيد الأسماك.

(١) منظمة العمل الدولية، "Agriculture: a dangerous work"، متاح في الموقع: www.ilo.org/safework/areasofwork/hazardous-work/WCMS110188/lang-en/index.htm

(٢) منظمة العمل الدولية، *World Employment and Social Outlook: Trends 2018* (Geneva, 2018)

(٣) Lydia Medland, "Misconceiving 'seasons' in global food systems: the case of the EU seasonal workers directive", *European Law Journal*, vol. 23, Nos. 3-4 (October 2017)

٥ - وفي هذا التقرير، يوجه الانتباه بوجه خاص إلى ظروف العمل الخطرة المتأصلة في القطاع الزراعي، التي لا تهدد حياة عمال الزراعة فحسب، وإنما تقوض أيضاً حقهم في الغذاء. فالقطاع الزراعي هو من بين أكثر القطاعات خطورة بسبب تعرض العمال للمبيدات العادية والساعات الطويلة التي يقضيها هؤلاء في درجات حرارة عالية دون الحصول على ما يكفي من المياه (انظر A/HRC/34/48). وإن غالبية عمال الزراعة مستثنون من أطر الحماية القانونية الوطنية، مما يجعلهم غير قادرين على ممارسة حقوقهم الأساسية في تشكيل جمعيات أو التجمع وهم لا يتمتعون بسبل انتصاف^(٤). ويلقي التقرير نظرة شاملة على هذه التحديات التي تقوض قدرة العاملين في القطاع الزراعي على إعمال الحق في الغذاء.

٦ - وإن إعمال حق عمال الزراعة الذين يواجهون ظروفًا محفوفة بالمخاطر والأذى في الغذاء الكافي يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب الدول وفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ويوجز التقرير التزامات الدول باحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان لعمال الزراعة، بما في ذلك الحق في أجر معيشي لائق وظروف عمل آمنة، والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. ويستكشف التقرير أيضاً دور الدولة في تنظيم القطاع الخاص، فضلاً عن دور الأعمال التجارية والمستهلكين في صون حقوق العاملين في سلسلة التوريد. وأخيراً، يقدم التقرير مجموعة من التوصيات إلى الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن كيفية تحسين حالة حقوق الإنسان لعمال الزراعة، مع التركيز على الحق في الغذاء في النظام الغذائي العالمي السريع التغير.

باء - تغيير النظام الغذائي العالمي وآثاره على عمال الزراعة

٧ - تشمل النظم الغذائية البيئة والناس، والمدخلات والعمليات والهياكل الأساسية والمؤسسات والقوانين والسياسات والأنشطة المتعلقة بالإنتاج، والتجهيز والتوزيع والنقل والإعداد والاستهلاك والتخلص من المواد الغذائية، ونواتج هذه الأنشطة، بما في ذلك النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية^(٥). وكما ورد في تقرير مسبق للمقرر الخاص، فإن النظام الغذائي الصناعي يهيمن الآن على العالم ويركز على زيادة الإنتاج الغذائي وزيادة الكفاءة بأقل قدر ممكن من التكاليف الاقتصادية. (A/71/282، الفقرة ٢٢). وهذا النظام كثيراً ما يعطي الأولوية لمبادرات توفر التكاليف وللناتج الاقتصادية على حساب عمال الزراعة^(٦). ونتيجة لذلك، يعاني عمال الزراعة على نحو متزايد من انخفاض الأجور، والعمل الجزئي، والطابع غير الرسمي للعمل، ومن ظروف العمل الخطرة والافتقار إلى الحماية الاجتماعية والاقتصادية.

٨ - وفي إطار النظام الغذائي العالمي، ارتفعت سلاسل الإمدادات العالمية بشكل هائل في العقود الأخيرة، وباتت تشكل ٨٠ في المائة من التجارة العالمية و ٦٠ في المائة من الإنتاج العالمي. وتشمل سلاسل الإمدادات الزراعية نظاماً للأنشطة والمنظمات، والجهات الفاعلة والتكنولوجيا والمعلومات والموارد

(٤) منظمة العمل الدولية، ILO, *Giving a Voice to Rural Workers*, ILC.104/III/1B (Geneva, 2015).

(٥) High-Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition, *Nutrition and Food Systems: A Report by the High-Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition of the Committee on World Food Security* (Rome, 2017), p. 11.

(٦) Tim Lang and Michael Heasman, *Food Wars: The Global Battle for Mouths, Minds and Markets* (New York, Taylor and Francis, 2004).

والخدمات المشاركة في إنتاج الأغذية الزراعية في الأسواق الاستهلاكية^(٧). وتشمل هذه السلاسل القطاعات الأولية والنهائية، بدءاً من توريد المدخلات الزراعية (مثل البذور والأسمدة والمبيدات، والأعلاف والأدوية أو المعدات) وانتهاءً بالإنتاج والمناولة بعد الحصاد والتجهيز والنقل والتسويق والتوزيع والبيع بالتجزئة^(٨).

٩ - ويجري تمويل سلاسل الإمداد العالمية إلى حد كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر من المؤسسات المتعددة الجنسيات في الشركات الفرعية المملوكة كلياً أو في المشاريع المشتركة التي تكون فيها المشاريع، من حيث المبدأ، مسؤولة مسؤولية مباشرة عن علاقة العمل^(٩). وبالإضافة إلى المؤسسات المتعددة الجنسيات، والشركات الأم وفروعها المحلية، تتضمن سلاسل التوريد طائفة واسعة من المشاريع، بما في ذلك أصحاب الحيازات الصغيرة ومنظمات المزارعين، والمؤسسات المملوكة للدولة والجهات الفاعلة المالية الخاصة والمؤسسات الخاصة. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى تنفيذ المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية، التي تجب خلق فرص عمل وتعزيز فرص العمل اللائق^(١٠).

١٠ - وتوفر سلاسل الإمداد العالمية مصدراً هاماً من مصادر العمل: إذ تقدر منظمة العمل الدولية أن عدد الوظائف في سلاسل الإمداد العالمية، بما في ذلك في مجال الزراعة، زاد من ٢٩٥ مليون وظيفة في عام ١٩٩٥ إلى ٤٥٣ مليون وظيفة في عام ٢٠١٣^(١١). ومع ذلك، فإنها كثيراً ما تتعرض للانتقاد لأنها تخلق أوضاعاً للعمال شبيهة بالرق. ويمكن للشركات في إطار سلاسل التوريد أن تتجنب المساءلة عن انتهاكات حقوق العمال الناجمة عن أعمال الموردين الموجودين خارج الحدود الإقليمية والذين لا يربطهم بالشركات سوى عقود العمل^(١٢). وهذا يشكل تهديداً حقيقياً للعمال، لأن قرابة نصف عدد أكبر الشركات في العالم لا تستخدم استخداماً مباشراً في سلاسل التوريد الخاصة بها سوى ٦ في المائة فقط من العمال؛ ونسبة الـ ٩٤ في المائة المتبقية من العمال يعتبرون جزءاً من القوة العاملة الخفية في الإنتاج العالمي وليست لديهم عقود عمل واضحة ولا يتمتعون بحقوق محددة جيداً أو بحمايات^(١٣).

(٧) منظمة العمل الدولية، ILO, *Decent Work in Global Supply Chains*, ILC.105/IV (Geneva, 2015).

(٨) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، OECD-FAO *Guidance for Responsible Agricultural Supply Chains* (Paris, 2016).

(٩) منظمة العمل الدولية، ILO, *Decent Work in Global Supply Chains*.

(١٠) اللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي، "مبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة والنظم الغذائية"، ٢٠١٤ "Principles for responsible investment in agriculture and food systems".

(١١) منظمة العمل الدولية، ILO, *World Employment and Social Outlook 2015: The Changing Nature of Jobs* (Geneva, 2015).

(١٢) Tomaso Ferrando, "About capitalism and private international law", in Horatia Muir Watt and others, eds., *Adjudication Without Frontiers: The Global Turn in Private International Law* (Aldershot, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Edward Edgar Publishing, 2018), pp. 229–235.

(١٣) الاتحاد الدولي لنقابات العمال، International Trade Union Federation, "Scandal: inside the global supply chains of 50 top companies", 2016.

ثانيا - الحواجز التي تحول دون إعمال حق عمال الزراعة في الغذاء

ألف - الحق في أجر معيشي

١١ - إعمال الحق في الغذاء يتطلب ضمان أجر معيشي، ويفهم هذا الأجر على أنه حق أساسي للعمال لتوفير الاحتياجات الأساسية لأسرهم، وقوامها الغذاء والملبس والسكن والتعليم والرعاية الصحية. كما يتطلب القضاء على الفقر واستئصال أسبابه، فضلا عن تحسين ظروف العمل والمعيشة الأخرى.

١ - الأجور والعقود

١٢ - الأجور الزراعية متدنية بوجه عام وتدفع متأخرة ولا تعدل دوريا. وتؤدي ممارسات من قبيل الاسترقاق على أساس الدين بناء على سلف الأجور واستيفاء رسوم باهظة لقاء ما يقدم من خدمات في مواقع العمل إلى انخفاض أجور العمال انخفاضاً كبيراً. ويعيش العديد من عمال الزراعة وأسرتهم في المناطق الريفية المعزولة جغرافياً بسبب موقع عملهم. ولهذا الأسباب، يصبح العمال متكلين على أرباب العمل لإعطائهم أجوراً كافية لدعم أمنهم الغذائي وتوفير الغذاء لأسرهم وتوفير المساكن والمدارس والمرافق الطبية والنقل.

١٣ - وفي المناطق الريفية في البلدان النامية الفقيرة يكسب ثمانية من أصل كل عشرة من الفقراء العاملين أقل من ١,٢٥ دولار يوميا^(١٤). فعمال الزراعة في زامبيا، مثلاً، يكسبون أقل من دولارين يوميا في مزارع أطراف ثالثة. والاعتماد على أصحاب المزارع لتأمين فرص عمل يؤدي إلى استمرار دوامة الفقر من جيل إلى آخر (A/HRC/37/61/Add.1، الفقرة ١٠٦). وتشير دراسات عن عمال الزراعة في الأراضي المشتركة في جنوب إسبانيا إلى أن العمال الذين يهاجرون إلى المناطق شبه الحضرية بحثاً عن عمل مأجور مضطرون لقبول أجور منخفضة مماثلة لأجور العمال في المناطق الريفية^(١٥).

١٤ - ورغم أن منظمة العمل الدولية تشجع دفع حد أدنى للأجور لحماية العمال من الاستغلال، فإن العمال الذين يعملون من غير عقود محددة يفتقرون إلى الحد الأدنى من الحماية وآليات حل المنازعات إذا انتهك أرباب العمل اتفاقات الحد الأدنى للأجور. وهؤلاء العمال يفتقرون أيضاً إلى علاقة ائتمانية مع أصحاب العمل أو لا يعرفون هويتهم. وكشفت دراسة في غواتيمالا، على سبيل المثال، أن ٥٥ في المائة من عمال الزراعة الذين جرت مقابلات معهم لا يعرفون اسم رب عملهم^(١٦).

١٥ - وحتى لو فرضت الدولة حداً أدنى للأجور، فإن الدول لم تعتمد وتنفذ معايير موحدة للأجور في جميع القطاعات تكفي لضمان الأجور المعيشية للعمال^(١٧). وتشير دراسات من أستراليا، وكندا، والمملكة

(١٤) Sisay Yesanew, *Assessment of International Labour Standards that Apply to Rural Employment*, FAO (١٤) Legal Papers, No. 100 (Rome, FAO, 2016), p. 1.

(١٥) Medland, "Misconceiving seasons in global food systems".

(١٦) انظر: www.albedrio.org/htm/otrosdocs/comunicados/InformeGrupoAnalisisTrabajoAgricola2014.pdf المدخلات التي وردت استجابة لدعوة لتقديم معلومات.

(١٧) Peter Hurst, Paola Termine and Marilee Karl, *Agricultural Workers and Their Contribution to Sustainable Agriculture and Rural Development* (Geneva, FAO, ILO and International Union of Food, Agricultural, Hotel, Restaurant, Catering, Tobacco and Allied Workers' Associations, 2007).

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الحكومات الوطنية تمتنع بصورة منتظمة عن التصدي على نحو فعال ومتسق لانتهاكات الحد الأدنى للأجور^(١٨). ففي البرازيل، تمس نسبة ٤٣ في المائة من حالات الرق المعاصر في البلد العمل الزراعي، وفي المغرب، يعد الحد الأدنى لأجور العمال في قطاع الزراعة أقل فعالية في حماية العمال منه في قطاعات أخرى^(١٩).

٢ - ساعات وحصص العمل

١٦ - يعمل عمال الزراعة ساعات عمل طويلة، وساعات غير مقيدة وشدة مجهود العمل لا تتيح لهم إلا قدرا قليلا من الراحة، أو لا راحة على الإطلاق. وفي أوقات الزرع والحصاد، قد يستمر العمل في الحقول من الصباح الباكر حتى وقت متأخر من الليل، مما يمنع العمال من الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية المتاحة إلا خلال ساعات العمل^(٢٠).

١٧ - وغالبا ما يتقاضى العمال أجورهم عن "القطعة"، أي أن الأجر يتوقف على عدد دلاء أو أكياس الحصاد، ويجب أن يؤمنوا حصصا يفرضها أرباب العمل من أجل كسب أجر لائق. ولما كانت الحصص تتجاوز عادة قدرة العمال على إنجاز العمل بصورة معقولة في يوم واحد، لذا فإن العمال يعملون باستمرار ويتجنبون أخذ استراحات لتناول الطعام أو شرب الماء. وعلاوة على ذلك، بدون تقاضي أجر معلوم، ليس للعمال أجر معيشي مكفول، وبالتالي ليس لهم حق مضمون في مستويات معيشة لائقة أو قدر كاف من الغذاء. وأخيرا، فإن الأجور المستندة إلى حصص تشجع على خلق ظروف لاستغلال العمال وأفراد أسرهم، وهم غالبا من النساء والأطفال. وبغية تأمين الحصص في الإطار الزمني المحدد وتحقيق أقصى قدر من الإيرادات، من المرجح أن يمدد العمال ساعات عملهم، وقد يُستخدم أفراد الأسرة غير مدفوعي الأجر لاستكمال الجهود التي يبذلها العمال^(٢١). وهذه المساهمات شائعة في مزارع زيت النخيل والبن، حيث تعمل قوة عاملة "حرة" غير رسمية من النساء والأطفال الذين يرفدون العمال ولا يحصلون في كثير من الأحيان على تعويض ولا يتمتعون بحماية.

٣ - الطابع غير الرسمي

١٨ - يشير مصطلح "الاقتصاد غير الرسمي" إلى "جميع الأنشطة الاقتصادية التي يضطلع بها العمال والوحدات الاقتصادية التي لا تحظى بتغطية أو بتغطية كافية بحكم ترتيبات رسمية - بحكم القانون

(١٨) Manoj Dias-Abey, "Justice on our fields: can 'alt-labour organizations improve migrant farm workers' conditions?", *Harvard Civil Rights-Civil Liberties Review*, vol. 53, No. 1 (2018).

(١٩) Julia Dolce, "43% da nova 'lista suja' do trabalho escravo é do agronegócio", *Brasil de Fato*, 12 April 2018.

(٢٠) المركز النرويجي لحقوق الإنسان ومعهد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، Norwegian Centre for Human Rights and Institute for Economic, Social and Cultural Rights, *Palm Oil Industry and Human Rights: A Case Study on Oil Palm Corporations in Central Kalimantan* (2015), p. 69.

(٢١) FIAN International, International Union of Food, Agricultural, Hotel, Restaurant, Catering, Tobacco and Allied Workers' Associations, and Right to Food Campaign in India and Paschim Banga Khet Majoor Samity, *A Life Without Dignity: The Price of Your Cup of Tea-Abuses and Violations of Human Rights in Tea Plantations in India* (Heidelberg, Germany, Global Network for the Right to Food and Nutrition, 2016).

أو الممارسة^(٢٢). والعمال غير الرسميين، المشار إليهم أعلاه، مشمولون بحمايات أقل ويتعرضون لقدر من مخاطر الفقر تفوق ما يتعرض له العاملون في الاقتصاد الرسمي^(٢٣). وتجد في القطاع الزراعي أعلى مستويات العمالة غير الرسمية، التي تتراوح نسبتها بين ٦٠ و ٩٠ في المائة على الصعيد العالمي^(٢٤). وتؤدي ترتيبات العمل غير الرسمي والعرضي (على سبيل المثال، عقود العمل بدوام جزئي أو عقود مؤقتة وقصيرة الأجل، وبرامج العمل تحت الطلب والعقود المتعددة المستويات من الباطن، أو العلامات التجارية، أو برامج العمالة الذاتية وغيرها) إلى زيادة عرقلة فرص العمال في تشكيل نقابات واكتساب القدرة على التفاوض (A/71/385، الفقرة ٢٣). وعند تقييم هذه الحقائق، فإن متوسط الظروف يمكن أن يكون مضللاً إذا لم يتم تعديله لمراعاة الاختلافات في الظروف الوطنية.

٤ - المفاوضة الجماعية المحدودة

١٩ - على الرغم من المستوى المرتفع للتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حقوق تكوين الجمعيات وتوحيد عمال الزراعة، ١٩٢١ (٢٠١١)، يواجه عمال الزراعة حواجز تحول دون ممارسة حقهم في حرية تكوين جمعيات. وبالتالي، فإن المفاوضة الجماعية في قطاع الزراعة محدودة للغاية. ويفتقر عمال الزراعة إلى فرص تكوين نقابات عمالية بسبب القيود القانونية وعداء أرباب العمل ولأن قوة العمل معزولة جغرافياً ومشتملة وغالباً غير رسمية. وبدلاً من ذلك، يعتمد عمال الزراعة على الحد الأدنى من الحماية القانونية وآليات التنفيذ الضعيفة أو غير الموجودة.

٢٠ - وإن المشاعر المعادية للنقابات وحوادث العنف، بما في ذلك مضايقة وتسريح مسؤولي النقابات وأعضائها، منتشرة في جميع سلاسل الإمداد العالمية وتزيد من عزوف العمال عن ممارسة حقهم في حرية تكوين جمعيات. ودون الحق في التجمع وتكوين جمعيات، لا يستطيع العمال المطالبة بصورة جماعية بتأمين ظروف العمل اللازمة لإعمال حقهم في الغذاء.

٥ - انعدام الحماية الاجتماعية

٢١ - يحصل حوالي ٢٠ في المائة من عمال الزراعة على سبل الحماية الاجتماعية الأساسية، ويشمل ذلك حصولهم على الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وتعويض العمال^(٢٥). وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، يجب على الدول أن توفر حماية اجتماعية ضد خطر الفقر الناجم عن المرض والعجز وإجازة الأمومة وإصابة العمل والبطالة والعمر ووفاة أحد أفراد الأسرة والرعاية الصحية أو تكاليف رعاية الأطفال^(٢٦). ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من عمال الزراعة تفتقر إلى مثل هذه الحماية الأساسية. وإعمال الحق في الغذاء لعمال الزراعة يتطلب عكس هذا الاتجاه، وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية

(٢٢) منظمة العمل الدولية، ILO, Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture, 3rd ed. (Geneva, ILO, 2018).

(٢٣) منظمة العمل الدولية، ILO, Transitioning from the Informal to the Formal Economy, ILC.103/V/1 (Geneva, ILO, 2014).

(٢٤) منظمة العمل الدولية، ILO, World Employment Social Outlook.

(٢٥) منظمة الأغذية والزراعة، FAO, "Understanding decent rural employment", 2015.

(٢٦) Magdalena Sepúlveda and Carly Nyst, Ministry for Foreign Affairs of Finland, The Human Rights Approach to Social Protection (Oulu, Erweko Oy, 2012).

لحماية العمال من الفقر والاستبعاد الاجتماعي. ومرة أخرى، لا بد من تقييم هذه الشواغل ضمن السياق الأكثر تحدياً للظروف الوطنية وحتى دون الوطنية لفهم نطاق التحديات التي تواجه القوى العاملة الزراعية بشكل أفضل.

باء - ظروف العمل والمخاطر الصحية

٢٢ - غالباً ما يتم استبعاد قطاع العمل الزراعي من اللوائح الوطنية للسلامة والصحة المهنية رغم أنه من بين أخطر القطاعات. إذ يقتل ما متوسطه ١٧٠ ألف عامل زراعي أثناء العمل سنوياً ويتضاعف احتمال تعرّض عمال الزراعة لحادث مميت في مكان العمل مقارنة بالعاملين في القطاعات الأخرى. وتعتبر صناعات زيت النخيل وقصب السكر واللحوم والألبان من بين أخطر الصناعات على العمال. ويزداد خطر وقوع حوادث بسبب الإرهاق وسوء تصميم الأدوات ووعورة التضاريس والتعرّض للأحوال الجوية القاسية وسوء الصحة العامة نتيجة ظروف العمل والعيش في المجتمعات النائية.

٢٣ - وتشير الدراسات إلى أنه بسبب ارتفاع مستوى الطابع غير الرسمي، فإن ما يقدر بنحو ٢٦ ألف حادثة مميتة في سلاسل الإمداد الزراعي وصيد الأسماك لا يتم الإبلاغ عنها سنوياً، إلى جانب حوادث الإصابات الأخرى والأمراض المهنية^(٢٧). وحتى في إطار الاقتصاد الرسمي، لا تقوم الدول بإنفاذ المعايير الدنيا للصحة والسلامة المهنية على نحو كاف. ففي غواتيمالا، على سبيل المثال، ذكر ٩٦ في المائة من العمال أنهم يتعرضون لخطر دائم، وأفاد ٩٢ في المائة منهم بأنهم يفتقرون إلى معدات الحماية اللازمة، وأفاد ٣ في المائة فقط أنهم يحصلون على حقيبة إسعافات أولية^(٢٨). وبالنظر إلى أن عمال الزراعة غالباً ما يفتقرون إلى الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الرعاية الصحية وتعويض العمال وتأمين العجز الطويل الأجل واستحقاقات الناجين، فإن فقدان أحد أفراد الأسرة أو العمل المدر للدخل في مثل هذه الحوادث قد يدفع عمال الزراعة وأسرهم إلى فقر مدقع، ومنعهم من الحصول على حقهم في الغذاء^(٢٩).

١ - مبيدات الآفات

٢٤ - يتعرض عمال الزراعة لمبيدات الآفات السامة عن طريق الرش أو الانجراف أو اللمس المباشر للمحاصيل المعالجة أو التربة، أو بسبب الانسكابات الناجمة عن الحوادث أو بسبب عدم كفاية معدات الوقاية الشخصية (A/HRC/34/48، الفقرة ١٥). ويؤثر التسمم الحاد السنوي بمبيدات الآفات على قرابة واحد من كل ٥٠٠ عامل زراعي في البلدان المتقدمة النمو. (المراجع نفسه، الفقرة ١٦). وأفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن التعرض لمبيدات الآفات هو مصدر قلق صحي خطير للعائلات الحوامل والمرضات، وكذلك لأطفالهن^(٣٠). وفي البلدان المتقدمة النمو بشكل خاص، يمكن أن يتسبب التعرض للآلات الخطرة وبقايا المبيدات وغيرها من الكيماويات الزراعية في إلحاق ضرر خطير بالعمال

(٢٧) انظر: <https://engagethechain.org/working-conditions-and-livelihoods>.

(٢٨) انظر: www.albedrio.org/htm/otrosdocs/comunicados/InformeGrupoAnalisisTrabajoAgricola2014.pdf.
المدخلات التي وردت استجابة لدعوة تقديم معلومات.

(٢٩) Sue Longley, "Agricultural workers still struggle for their rights", Grain, 14 January 2010.

(٣٠) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، "Palm oil and children in Indonesia: exploring the sector's impact on children", October 2016, p. 7.

وأسرهم الذين يعيشون في أماكن العمل أو بالقرب منها، حيث يحمل العمال بقايا مبيدات الآفات على بشرتهم وملابسهم وأحذيتهم. ويمكن أن يفضي ضعف إنفاذ أنظمة العمل والافتقار إلى التدريب في مجالي الصحة والسلامة إلى زيادة مخاطر التعرض للمبيدات، في الوقت الذي يفتقر فيه العديد من الحكومات إلى الهياكل الأساسية والموارد لتنظيم مبيدات الآفات ورصدها بشكل واف.

٢ - المياه والصرف الصحي

٢٥ - لا يحصل عمال الزراعة في كثير من الأحيان على مياه الشرب المأمونة في أماكن عملهم، ولا يُضمن لهم الوصول إلى المرافق الصحية في انتهاك لحقوقهم، فعلى سبيل المثال، ٦٠ في المائة من جميع النساء العاملات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا يعملن في القطاع الزراعي، ويفتقر معظمهن إلى المرافق في أماكن العمل التي تتيح لهن تدبير شؤون نظافتهن وحیضهن (A/HRC/33/49، الفقرة ٥٢).

٢٦ - وعدم الحصول على المياه الصالحة للشرب يلحق ضرراً كبيراً بالنظر إلى تعرض عمال الزراعة للحرارة والشمس لفترات طويلة^(٣١). وتعتبر ضربة الشمس السبب الرئيسي للوفاة من جراء العمل في الولايات المتحدة، ومع ذلك لا يوجد شرط عالمي لإعطاء عمال الزراعة استراحة لشرب الماء والجلوس في الظل. ودون شرب كمية كافية من الماء أو أخذ استراحات من أشعة الشمس، يواجه العاملون الأمراض الناجمة عن الحرارة مثل الغثيان والدوار والإجهاد الحراري وضربة الشمس والجفاف وحتى الموت. وفي صناعة قصب السكر، على سبيل المثال، يعاني قاطعو عيدان القصب الذين يتعرضون لدرجات حرارة عالية من معدلات عالية لأمراض الفشل الكلوي القاتلة.

ثالثاً - حماية عمال الزراعة بموجب القانون الدولي

٢٧ - حقوق العمال وحقوق الإنسان مترابطة وغير قابلة للتجزئة ويشتمل الواحد منها على الآخر. وتمتع عمال الزراعة تمتعاً تاماً بحقوق الإنسان وحقوق العمال شرط مسبق ضروري من شروط إعمال الحق في الغذاء. ويكرر المقرر الخاص التأكيد على عدم جواز تجزئة جميع حقوق الإنسان، ويكرر البيان الذي أدلى به المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات: "فحقوق العمال من حقوق الإنسان، والقدرة على ممارسة هذه الحقوق في مكان العمل شرط أساسي لتمتع العمال بطائفة واسعة من الحقوق الأخرى" (A/71/372، الفقرة ١٧).

٢٨ - وإن عمال الزراعة محميون بموجب جميع قوانين ومبادئ ومعايير حقوق الإنسان ذات الصلة بوصفهم أصحاب حقوق، كما يحق لهم الحصول على مزيد من الحماية كأفراد في قوة عاملة. وتمتع عمال الزراعة تمتعاً تاماً بحقوق الإنسان وحقوق العمال شرط مسبق ضروري من شروط إعمال الحق في الغذاء.

ألف - القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان

٢٩ - تتحمل الدول المسؤولية الأساسية عن احترام وحماية حق عمال الزراعة في الغذاء والتزويج لهذا الحق بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. والمادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي مبدأ

(٣١) شبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء، FIAN International, *A Life Without Dignity*.

شامل يلزم الدول بضمان إعمال الحق في مستوى معيشة لائق للجميع. وتعتبر المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضاً عن هذا الحق، وهي تنص على أن الحق في مستوى معيشي لائق يشمل الحق في الغذاء والملبس والسكن، فضلاً عن التحسين المستمر لظروف المعيشة. وجرى في التعليق العام رقم ١٢ للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية توضيح أن الحق في الغذاء يجب ألا يفسر بالمعنى الضيق أو التقييدي، وفقاً لفهم أن حقوق الإنسان الأخرى لا تنفصل عن الحق في الغذاء، بما في ذلك الحق في مستوى معيشة لائق.

٣٠ - واعتمدت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) المبادئ التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي القطري (٢٠٠٤). وتوفر هذه المبادئ التوجيهية إرشادات غير ملزمة للدول بشأن تفعيل الحق في الغذاء وتشجع الدول على اتخاذ إجراءات في مجال اعتماد نهج لحقوق الإنسان إزاء الأمن الغذائي. وفيما يتعلق بالعمل، يشرح المبدأ التوجيهي رقم ٨ ألف مسؤولية الدول المحددة بالفعل لضمان مستوى معيشي لائق لكسبة لأجور الريفيين والحضرين وأسرهم. ويوصي المبدأ التوجيهي أيضاً بأن تكون ظروف العمل التي تفرضها الدولة متسقة مع القوانين الدولية لحقوق الإنسان واتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة.

٣١ - كما تنيط المادتان ٦ و ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول مسؤولية تحديد الحد الأدنى للأجور "الأجر المعيشي"، أي الدخل الذي يسمح للعمال بإعالة أنفسهم وأسرهم. وكما ذكرنا سابقاً، فإن غالبية عمال الزراعة لا يكسبون أجراً كافياً لضمان الأمن الغذائي ومستوى معيشي لائق. وعلاوة على ذلك، تحدد المادة ٩ من العهد الدولي والتعليق العام رقم ١٩ للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية محددات الحق في الضمان الاجتماعي ومدى التزامات الدول بالوفاء بهذا الحق. وكما هو مبين في هذا التقرير، فإن الحماية الاجتماعية مهمة للغاية بالنسبة لعمال الزراعة، ومع ذلك فإن قلة من هؤلاء العمال مسجلون في نظم الضمان الاجتماعي.

٣٢ - وتنص المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الحق في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وتلزم الدول باتخاذ تدابير لتحسين النظافة البيئية والصناعية. وفي التعليق العام رقم ١٤ (٢٠٠٠) بشأن الحق في الصحة، تبنت اللجنة فكرة أن الحق يمتد إلى المحددات الأساسية للصحة، بما في ذلك الغذاء الكافي ومياه الشرب وظروف العمل الآمنة. كما يقع على عاتق الدول التزام بضمان توفير مكان عمل صحي وآمن، بما في ذلك في القطاع الزراعي، عن طريق منع وتقليل التعرض للمواد والمخاطر الضارة.

٣٣ - وأخيراً، أقرت الجمعية العامة (القرار ٢٩٢/٦٤) ومجلس حقوق الإنسان (القرار ٩/١٥) بدور الدول في ضمان الحقوق في المياه والمرافق الصحية. وفي تعليقها العام رقم ١٥ (٢٠٠٢)، أوضحت اللجنة أن حق الإنسان في الماء يعني حصول الجميع على مياه كافية ومأمونة ومقبولة ويمكن الوصول إليها من الناحية المادية وبأسعار معقولة للاستخدامات الشخصية والمنزلية، بما في ذلك المرافق الصحية. وحتى عند العمل في مواقع نائية، يحق لعمال الزراعة الحصول على مرافق مياه وصرف صحي مستوفية للمعايير الدولية.

باء - قانون العمل الدولي

٣٤ - منظمة العمل الدولية هي الوكالة الثلاثية الوحيدة في النظام الموحد للأمم المتحدة، التي تضم ممثلين من الحكومات والنقابات ومنظمات أرباب العمل، وجميعهم يتمتعون بحق التصويت. وبينما توجد

ثماني اتفاقيات أساسية لمنظمة العمل الدولية تتناول الحقوق الأساسية للعمال^(٣٢)، اعتمدت منظمة العمل الدولية الإعلان الخاص بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل في عام ١٩٩٨، مما عزز أربعاً من الاتفاقيات الأساسية. والدول التي تقرر التصديق على هذا الإعلان، والاتفاقيات التي يستند إليها أو أي اتفاقيات أخرى لمنظمة العمل الدولية يجب أن تسن الاتفاق كقانون وطني. وتدرج منظمة العمل الدولية التحديات الخاصة التي تواجه العمال الريفيين، وخاصة فيما يتعلق بحرية تكوين جمعيات لعمال الزراعة. وتنص اتفاقية حق التجمع (الزراعة)، ١٩٢١ (رقم ١١) على أن كل عضو في منظمة العمل الدولية يصادق على الاتفاقية يتعهد بأن يضمن لجميع المشتغلين في الزراعة نفس حقوق تكوين جمعيات والاتحاد التي يتمتع بها العمال الصناعيون، وإلغاء أي أحكام قانونية أو غيرها من الأحكام التي تقيد هذه الحقوق في حالة أولئك الذين يعملون في الزراعة.

٣٥ - وكانت الاتفاقية رقم ١١ هي الأولى في سلسلة من الصكوك التي أعدها واعتمدتها منظمة العمل الدولية لسد جوانب العجز في حقوق العمال الريفيين في العمل اللاتق، والتركيز مرة أخرى بشكل خاص على العمال الريفيين. وتشمل الاتفاقيات الأخرى: اتفاقية آلية تحديد الحد الأدنى للأجور (الزراعة)، ١٩٥١ (رقم ٩٩) والتوصية رقم ٨٩؛ واتفاقية المزارع، ١٩٥٨ (رقم ١١٠) والتوصية رقم ١١٠؛ وبروتوكول عام ١٩٨٢ الملحق باتفاقية المزارع، ١٩٥٨ (رقم ١١٠)؛ واتفاقية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩ (رقم ١١٩)؛ واتفاقية منظمات العمال الريفيين، ١٩٧٥ (رقم ١٤١) والتوصية رقم ١٤٩؛ اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، ١٩٨٩ (رقم ١٦٩) والتوصية رقم ١٠٤ (١٩٥٧)؛ واتفاقية السلامة والصحة في الزراعة، ٢٠٠١ (رقم ١٨٤) والتوصية رقم ١٩٢؛ واتفاقية العمل في صيد الأسماك، ٢٠٠٧ (رقم ١٨٨) والتوصية رقم ١٩٩. ولدى منظمة العمل الدولية أيضاً سلسلة من المذكرات التوجيهية التي تغطي تنفيذ القضايا المذكورة أعلاه^(٣٣).

٣٦ - ويجب أن تعمل اتفاقيات منظمة العمل الدولية بالاقتران مع صكوك حقوق الإنسان لضمان أوسع نطاق من الحماية للعمال. فعلى سبيل المثال، تستبعد اتفاقية السلامة والصحة في الزراعة، ٢٠٠١ (رقم ١٨٤) بشكل واضح الأعمال المرتبطة بتجهيز المواد الخام الزراعية واستغلال الغابات ولا تشمل جميع فئات عمال الزراعة. ومع ذلك، فإن حق الإنسان في ظروف عمل عادلة ومواتية، بما في ذلك ظروف عمل آمنة وصحية، يشمل جميع العمال والأنشطة.

جيم - الجماعات المحمية بشكل خاص

١ - النساء

٣٧ - تلعب النساء والفتيات دوراً أساسياً في توفير الأمن الغذائي والتغذوي لأسرهن ومجتمعاتهن. ويشهد العديد من البلدان "تأنيث الزراعة"، مع تزايد ترك النساء يتحملن العبء الكامل للعمل الزراعي

(٣٢) اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩) وبروتوكول عام ٢٠١٤، واتفاقية الحرية النقابية وحماية التنظيم النقابي، ١٩٤٨ (رقم ٨٧)، واتفاقية الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)، واتفاقية بشأن تساوي الأجور عند تساوي العمل، ١٩٥١ (رقم ١٠٠)، واتفاقية إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥)، واتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١)، واتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨)، واتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢).

(٣٣) انظر إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (١٩٩٨).

بالإضافة إلى تحميلهن لمسؤوليات الرعاية غير مدفوعة الأجر في المنزل (انظر A/HRC/26/39). ولسوء الحظ، تواجه النساء العاملات في القطاع الزراعي مخاطر متزايدة من الاستغلال والتمييز الموجه الذي يهدد بتقويض حقوقهن وحقوق أطفالهن. وفي محاولة للحد من التمييز القائم على نوع الجنس ضد المرأة، حدد القانون الدولي لحقوق الإنسان ضرورات حماية قانونية محددة يتعين على الدول اعتمادها لتحسين ظروف عمل المرأة في القطاع الزراعي.

٣٨ - وتتناول المادتان ١١ و ١٢ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حق المرأة في حماية صحتها وسلامتها، بما في ذلك توفير حمايات لها تتعلق بالإجهاض، وتدعو إلى توفير حماية خاصة للحوامل والأمهات. وبالإضافة إلى ذلك، تدعو اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الدول إلى اتخاذ التدابير المناسبة لتوفير حماية خاصة للمرأة أثناء الحمل. وهذه الالتزامات تشمل بوضوح الحد من مخاطر تعرض الأمهات للأخطار في مكان العمل.

٣٩ - ومع ذلك، فإن الدول التي اعتمدت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لم توفر بالضرورة الحماية القانونية اللازمة للنساء العاملات، لا سيما اللواتي يحملن أو كان لديهن أطفال في الآونة الأخيرة، ويتعرضن إلى ظروف عمل خطيرة وتحيزات مجتمعية (انظر A/HRC/26/39). وبسبب ممارسات التوظيف التمييزية، على سبيل المثال، غالباً ما تخفي المرأة حملها أو يستخدمن فقط بموجب عقود قصيرة الأجل، لأن أرباب العمل يرغبون في تجنب دفع استحقاقات الأمومة (انظر A/71/282). ووفقاً لما وردنا من معلومات، تواصل العاملات الزراعيات في مزارع الشاي في الهند، على سبيل المثال، أداء نفس المهام حتى الشهر الثامن من الحمل، لأن أجورهن تنخفض إذا لم يستوفين حصصهن^(٣٤).

٤٠ - وعلى الرغم من دعوة الاتفاقية إلى الحد من تعرض النساء لظروف خطيرة في مكان العمل، فإن النساء العاملات في الزراعة يتعرضن في كثير من الأحيان لمبيدات آفات كيميائية سامة، وكثير منها يزيد من خطر الإجهاض التلقائي والولادة المبكرة. وهذه المواد الكيميائية قد تؤثر أيضاً على نمو الأطفال الرضع بسبب تعرض الجنين وحليب الأم لهذه المواد. وتشير الدراسات إلى أن حليب الثدي قد يحسن من مرونة الأطفال الذين تعرضوا لمبيدات الآفات في المختبر، ولكن نظراً لبعده العديد من المزارع، بالاقتران مع ساعات العمل الطويلة والبنية التحتية الضعيفة، تواجه العاملات صعوبة في إيجاد وقت لإرضاع أطفالهن^(٣٥). كما أن العديد من النساء يفتقرن إلى إمكانية الحصول على الغذاء المغذي وفهم الاحتياجات الغذائية، لأنفسهن وأطفالهن^(٣٦). وزادت ضغوط القطاع الخاص من تعقيد الجهود الرامية إلى تثقيف النساء حول فوائد الرضاعة الطبيعية.

٤١ - وتتضمن التوصية رقم ٣٤ الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة مؤخرًا تفسيرات محددة فيما يتعلق بحقوق العاملات الريفيات وسلسلة من التوصيات الرئيسية^(٣٧).

(٣٤) انظر رد شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء على استبيان المقرر الخاص بشأن عمال الزراعة، الصفحة ٣. جميع الردود على الاستبيانات متاحة على الموقع: www.ohchr.org/EN/Issues/Food/Pages/AgriculturalWorkers.aspx.

(٣٥) انظر رد شبكة العمل الدولي من أجل أغذية الأطفال على الاستبيان.

(٣٦) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، "Palm oil and children in Indonesia"، p. 7.

(٣٧) انظر التوصية العامة للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة رقم ٣٤ (٢٠١٦) بشأن حقوق المرأة الريفية.

٤٢ - وإن ضمان تمتع المرأة بفرصة ممارسة حقوق التفاوض الجماعي قد يحل هذه المسائل إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال، نجح مشروع الاتحاد الدولي لرابطات الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم والتغذية والتبغ ورايطات العمال العاملين في المهن ذاتها في ١٦ بلداً أفريقياً في إثبات أنه عندما تُمنح المرأة فرصة المشاركة في النقابات والتعامل مع أصحاب العمل يمكن لأصحاب المصلحة والحكومات أن يدافعوا بفعالية عن حقوق الأمومة والحماية من العنف والتحرش الجنسي في العمل^(٣٨).

٢ - الأطفال

٤٣ - وفقاً لأحدث تقديرات منظمة العمل الدولية، تحدث نسبة ٧١ في المائة من عمالة الأطفال (بما يشمل ١٠٨ ملايين طفل) في القطاع الزراعي الأوسع نطاقاً، الذي يشمل الزراعة ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتربية الماشية والحراجه^(٣٩). وبسبب عدم كفاية تدابير الوقاية من المخاطر ومراقبتها، وفي ضوء مراحل النمو البدني والعقلي التي يمر بها الأطفال، فإن الأطفال معرضون بوجه خاص للأخطار الناجمة عن الأعمال الزراعية. فعلى سبيل المثال، يمكن لرفع الأوزان الثقيلة بشكل متكرر أن يتسبب بضرر دائم في العمود الفقري أو الأطراف، كما أن التعرض للمبيدات يمكن أن يؤدي إلى مشاكل جلدية وبصرية وتنفسية وعصبية. والأطفال أيضاً أكثر عرضة للآثار الناجمة عن ارتفاع الحرارة والعمل لساعات طويلة، ولا سيما إذا لم يحصلوا على ما يكفي من الغذاء والمياه.

٤٤ - وتشكل عمالة الأطفال في حد ذاتها انتهاكاً لحقوق الإنسان، ولكنها أيضاً إحدى علامات الفقر وسبب من أسبابه يتسم بأنه ذاتي التعزيز. ويمكن تقويض حق الأطفال في الغذاء من خلال فرض ظروف عمل استغلالية على الآباء، وبخاصة الأمهات، كما هو الحال فيما يتعلق بانخفاض الأجور وطول ساعات العمل والافتقار إلى حماية الأمومة ودعم الرضاعة الطبيعية، فضلاً عن ضعف المعايير المتصلة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المجتمعات المحلية للعمال.

٤٥ - والعديد من السياسات القائمة لا يشمل في الغالب أوجه حماية موجهة للأطفال، لأنهم يشكلون عنصراً غير رسمي وغير مرئي في الغالب من عناصر القوة العاملة. إلا أن المجتمع الدولي قد أنشأ أوجه حماية محددة للأطفال من خلال المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وقوانين العمل. وتتضمن اتفاقية حقوق الطفل مجموعة من الأحكام التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للأطفال العاملين في القطاع الزراعي، لأنها تقر "بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي". ويتعين على الدول أن تساعد الآباء على إعمال تلك الحقوق عن طريق "تقديم المساعدة المادية وتوفير برامج الدعم، ولا سيما في مجالات التغذية والملبس والإسكان" (المادة ٢٧).

٤٦ - وتتضمن المادة ٦ من اتفاقية حقوق الطفل أيضاً أحكاماً لدعم النماء الصحي في مرحلة الطفولة. وتكرر المادة ٢٤ (٢) (ج) تأكيد الصلة بين الحق في الغذاء والماء والحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة. ويجب على الدول حماية الأطفال من الأمراض وسوء التغذية عن طريق توفير الأغذية المغذية الكافية ومياه الشرب النقية، مع مراعاة أخطار التلوث البيئي ومخاطره. وعلاوة على ذلك، تُسند المادة ٣٢ إلى الدولة مسؤولية حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي.

(٣٨) Celia Mather, "From Lusaka to Accra: more women, doing more, building our unions - achievements of the IUF Africa Regional Women's Project, 2007-2011", May 2012.

(٣٩) ILO, *Global Estimates of Child Labour: Results and Trends, 2012-2016*, (Geneva, 2017), p. 12.

٤٧ - ووضعت منظمة العمل الدولية أيضا اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨) التي تعكس الاعتراف بأنه على الرغم من أن العمل الذي يؤديه الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة قد يعرض صحتهم وسلامتهم ومعنوياتهم للخطر، فإن الأعمال الخفيفة التي لا تضر بالصحة أو بالأعمال المدرسية مسموحة للأطفال الذي تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٥ عاما. كما تتطلب اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢) التي وضعتها منظمة العمل الدولية من البلدان المصدقة على الاتفاقية اتخاذ إجراءات فورية لمنع أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك جميع أشكال الرق والاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، وأي عمل يكون بطبيعته مضرا بصحة الأطفال أو سلامتهم أو معنوياتهم، والقضاء عليها، وتحث جميع البلدان على الوفاء بتلك المعايير.

٤٨ - وعلى الرغم من وجود هذه المعايير الدولية، لا يزال الأطفال يعانون من انعدام الأمن الغذائي الناجم مباشرة عن الشروط المفروضة عليهم كعمال أو نتيجة الصعوبات التي يواجهها أفراد أسرهم الذين يعملون في القطاع الزراعي. ففي عام ٢٠١٥، على سبيل المثال، أفادت وزارة العمل بالولايات المتحدة أن هناك أكثر من مليوني طفل عامل في كوت ديفوار وغانا مستخدمون في إنتاج الكاكاو. وكما ذكر آنفا، فإن أطفال عمال الزراعة الذي يكسبون أجورا قائمة على أساس الحصص يمكنهم أيضا المشاركة بصورة غير رسمية في العمل من أجل المساعدة في إعالة أسرهم. وفي المناطق الريفية، حيث يفرض العمل الموسمي توافر العمال البالغين، قد يترك الأطفال مدارسهم لمساعدة آبائهم على العمل في مزارع صغيرة أو كبيرة مملوكة لأطراف ثالثة أو مملوكة لأسر أو الاضطلاع بأنشطة أخرى مدرة للدخل.

٤٩ - كما أن عدم توافر تدابير حماية الأمومة ودعم الرضاعة الطبيعية للأمهات العاملات، فضلا عن ضعف المعايير المتصلة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المجتمعات المحلية للعمال يقوّض صحة الأطفال ورفاههم. فعلى سبيل المثال، في مزارع الشاي في ولاية أسام، الهند، غالبا ما يعتمد أطفال عاملات الزراعة على الحصص الغذائية المقدمة من مزارع الشاي أو بموجب النظم الحكومية، التي لا تكفي لتغطية الاحتياجات الغذائية لأسر العمال، مما يؤدي إلى ارتفاع حالات سوء التغذية وفقر الدم في صفوف الأطفال^(٤٠).

٣ - عمال المزارع

٥٠ - يؤدي عمال المزارع بعض الأعمال الأكثر إرهاقا من الناحية البدنية، فيعملون عموما في الزراعات الأحادية التي تباع عادة لأغراض تجارية. وتطبق العديد من المزارع شروطا استغلالية تسود في النظم الزراعية الاستعمارية. ويعيش العمال، ومعظمهم مستخدم بصورة غير رسمية، مع أسرهم في المزارع ويعتمدون على أرباب العمل للحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم. وفي حين أن الافتقار إلى العمالة الرسمية يحد من توافر المعلومات عن هؤلاء العمال، تشير الأدلة إلى زيادة في استخدام العمال المهاجرين والاستعانة بمصادر خارجية، لا سيما بالنسبة للأعمال الموسمية^(٤١). ويرتفع معدل العمالة غير الرسمية والموسمية بشكل غير متناسب في صفوف النساء، اللواتي يواجهن خطرا متزايدا يتصل بالتمييز والتحرش في مكان العمل. وقد يؤدي الافتقار إلى العمالة الرسمية أيضا إلى الاستبعاد من

(٤٠) انظر رد منظمة اليونسيف على الاستبيان.

(٤١) رد شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء على استبيان المقرر الخاص بشأن عمال الزراعة.

الفوائد النظامية التي لا تتاح إلا للموظفين الرسميين، مثل الحصول على الرعاية الصحية وحماية الأمومة التي يوفرها رب العمل^(٤٢).

٥١ - ولدى منظمة العمل الدولية توجيهات تنظيمية مفصلة بشأن حقوق عمال المزارع. فاتفاقية المزارع، ١٩٥٨ (رقم ١٠) والتوصية رقم ١١٠ (١٩٥٨) وبروتوكول ١٩٨٢ الملحق باتفاقية المزارع، ١٩٥٨ تحدد معايير لعقود العمل، والحد الأدنى للأجور، والإجازات المدفوعة الأجر، والراحة الأسبوعية، وحماية الأمومة، وتعويض العمال، والحق في التنظيم والتفاوض الجماعي، وتفتيش ظروف العمل، والسكن، والرعاية الطبية لعمال المزارع. ومع ذلك، لم تصدق إلا ١٢ دولة على تلك الوثائق، ولا يزال عمال المزارع يواجهون انتهاكات مستمرة لحقوق العمل وحقوق الإنسان التي يجب أن تكون مكفولة لهم.

٥٢ - وتوترت دول أيضا في استغلال عمال المزارع وفي ممارسة العنف ضدهم. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٧، اعترفت شركة Chiquita Brands International التي يقع مقرها في الولايات المتحدة بدفع مبلغ ١,٧ مليون دولار إلى جماعة شبه عسكرية في كولومبيا، هي قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية، من أجل قتل أو تخويف أعضاء النقابات الذين يسعون إلى تشجيع التفاوض الجماعي في صفوف عمال شركة Chiquita العاملين في مزارع الموز. وادعت دراسة حديثة تعود إلى عام ٢٠١٦ أن أوزبكستان شجعت على استخدام السخرة في مزارع القطن في جميع أنحاء البلد^(٤٣).

٤ - العمال المهاجرون وغير الموثقين

٥٣ - تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن هناك ١٥٠,٣ مليون من العمال المهاجرين؛ من بينهم ١١٢,٣ مليون في البلدان ذات الدخل المرتفع في بلدان الشمال والعديد منهم غير رسميين أو غير موثقين^(٤٤). وتشجع البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية، مثل البنك الدولي، هجرة عمال الزراعة من البلدان النامية كوسيلة للتنمية، رغم أن الأدلة تشير إلى عدم فعالية الترتيبات الثنائية وآليات الحماية.

٥٤ - وفي الواقع، فإن العمال المهاجرين في جميع المناطق غالبا ما يواجهون استغلالا اقتصاديا واستبعادا اجتماعيا يتجاوز ما يواجهه غيرهم من عمال الزراعة، لأنهم يفتقرون إلى أوجه الحماية الأساسية الممنوحة للمواطنين. ويتعرض العديد من المهاجرين إلى ظروف عمل قسري وغير مدفوع الأجر، وإلى تقييد حرية التنقل ومحدودية الوصول إلى العدالة. ويرجح أيضا أن يعتبر أرباب العمل المهاجرين قوة عاملة متاحة ومنخفضة الأجر ولا حق لها في التفاوض الجماعي من أجل تحسين الأجور وظروف العمل (انظر A/71/385).

٥٥ - وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، تتضمن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وصكوك أخرى أحكاما تقتضي من الدول توفير ما يكفي من آليات الحماية

(٤٢) ILO, *Meeting of Experts on Violence against Women and Men in the World of Work: Background Paper for Discussion at the Meeting of Experts on Violence against Women and Men in the World of Work* (Geneva, 2016).

(٤٣) Radio Free Europe/Radio Liberty, "Forced cotton-picking earns Uzbekistan shameful spot in 'slavery index'", 31 May 2016.

(٤٤) ILO, *ILO Global Estimates on Migrant Workers: Results and Methodology* (Geneva, 2015). ويشير مصطلح "غير نظامي" إلى حالة المهاجرين الذين يدخلون بلدا ما أو يمكثون فيه دون الحصول على إذن قانوني صحيح.

٥٧ - وفي الولايات المتحدة، حيث العديد من عمال الزراعة غير مؤثّق، لا يوجد سبيل انتصاف حكومي فعال للتصدي لمعظم انتهاكات حقوق الإنسان^(٤٧). ويخاف العمال غير المؤثّقين من تقديم الشكاوى، لأن التهديد بالترحيل يتجاوز الشواغل المتعلقة بالحقوق الأساسية. ومع ذلك، وحتى في حالة العمال الذين لديهم مركز قانوني، فإن الكثير من العمال المشمولين بالهجرة المؤقتة أو الموسمية يفتقرون إلى فرصة ممارسة حقهم في التجمع وتكوين الجمعيات ويعتمدون على أرباب العمل لحماية وتعزيز حقوقهم الأساسية^(٤٨).

(٤٥) انظر الرسالة الواردة من شركة Via Campesina في أوروبا، متاحة على الرابط: www.eurovia.org/wp-content/uploads/2017/04/ECVC-2017-04-Document-on-Migration-and-Rural-Labour-EN.pdf

See Medici per i Diritti Umani, “I dannati della terra: rapporto sulle condizioni di vita e di lavoro dei braccianti stranieri nella Piana di Gioia Tauro”, public report, available at www.mediciperidirittiumani.org/.dannati-della-terra/

Tamar Haspel, "Illegal immigrants help fuel U.S. farms. Does affordable produce depend on them?", (xv)
Washington Post, 17 March 2017

International Federation for Human Rights, *Importing Workers, Exporting Strawberries: Working* (ㄱ) *Conditions on Strawberry Farms in the Huelva Province (Spain)*, No. 578a (January 2012); Susan E. Mannon and others, “Keeping them in their place: migrant women workers in Spain’s strawberry industry”, *International Journal of Sociology of Agriculture and Food*, vol. 19, No. 1 (September 2011)

(٤٩) للمزيد من المعلومات عن نظم الهجرة الموسمية، انظر على سبيل المثال Sara Dehm, “Framing international migration”, *London Review of International Law*, vol. 3, No. 1 (March 2015). See also Jesse Jon Gerom and Manoha Sharma, *Maximizing the Development Impacts from Temporary Migration: Recommendations for Australia’s Seasonal Work Programme* (Washington, D.C., World Bank, 2017) (identifying additional opportunities for Australia to improve its seasonal work arrangement with neighbouring pacific islands) (تحديد فرص إضافية لأستراليا لتحسين ترتيبات عملها الموسمية مع جزر المحيط الهادئ المجاورة).

الأندلسيين الأولوية للنساء المغربيات اللواتي يعلن أطفالا، لأن وضعهن كأمهات يُعتبر ضمانا بأنهن سيعدن إلى وطنهن بعد كل موسم^(٥٠).

٥٩ - وثمة حاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام إلى أنماط الاتجار والعمل القسري للعمال المهاجرين. وغالبا ما يتم إغفال الصلة بين الاستغلال والهجرة أو تعتبر هذه الصلة جزءا لا يتجزأ من الممارسات في هذا القطاع، ومن ثم يتم قبولها ثقافيا وتجاهلها سياسيا. فعلى سبيل المثال، من المعروف على نطاق واسع أن صناعة السكر في الجمهورية الدومينيكية تعتمد على العمالة المستوردة بشكل غير قانوني من هايتي، بما في ذلك العمال الأطفال والمهاجرون الذين يدخلون البلد عبر منطقة باراهونا في الجمهورية الدومينيكية، ورغم ذلك يُسمح باستمرار هذه الممارسات^(٥١).

٥ - المجموعات الأخرى المحمية على وجه التحديد

٦٠ - تحظى الشعوب الأصلية، إضافة إلى الفلاحين وغيرهم من العمال الريفيين، بحماية خاصة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون العمل. فالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، واتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، ١٩٨٩ (رقم ١٦٩) التي وضعتها منظمة العمل الدولية تتناول حقوق الشعوب الأصلية، ومشروع الإعلان المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية ينص على تقديم المزيد من أوجه الحماية لاستكمال الصكوك الدولية الأخرى التي تركز على الفلاحين. وهذه المجموعات هي من بين مختلف القوى العاملة الزراعية التي تواجه تحديات في الوفاء بالحقوق في الغذاء للأسباب التي تمت مناقشتها في هذا التقرير.

رابعا - الدولة وحماية حق عمال الزراعة في الغذاء

ألف - التنظيم

٦١ - تشمل المسؤولية التنظيمية للدولة اعتماد قوانين لحماية حقوق العمال واعتماد تدابير تصحيحية عندما تخلف القوانين الحالية أثرا سلبيا على تلك الحقوق. وبالإضافة إلى الامتثال لمعايير الحد الأدنى لسن العمل الذي تحدده في المقام الأول معايير صكوك منظمة العمل الدولية، يجب على الدول أن تمارس على نحو أفضل واجباتها في حماية وتعزيز حقوق عمال الزراعة كشرط مسبق لضمان الحق في الغذاء. ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع تشريعات وسياسات وبرامج وطنية تتسق مع القوانين الدولية لحقوق الإنسان واتفاقيات العمل أو تأييد المبادئ الأساسية.

(٥٠) Emmanuelle Hellio, “‘We do not have women in boxes’: channelling seasonal mobility of female farmworkers between Morocco and Andalusia”, in Jörg Gertel and Sarah Ruth Sippel, eds., *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The Social Costs of Eating Fresh* (New York, Routledge, 2014).

(٥١) Smucker, G. and G. Murray, *The Uses of Children: A Study of Trafficking in Haitian Children*. Glenn R. Smucker and Gerald F. Murray, *The Uses of Children: A Study of Trafficking in Haitian Children* (Port-au-Prince, United States Agency for International Development/Haiti Mission, 2004).

٦٢ - وعلى النحو المذكور أعلاه، من واجبات الدولة ضمان تحديد حد أدنى للأجور في التشريعات وكفالة رصد الامتثال لهذا الشرط على النحو المناسب. وهذا الحد الأدنى للأجور ينبغي أن يكون على الأقل "أجراً معيشياً".

٦٣ - وتتضح في سياق المرأة إمكانية أن تؤدي التشريعات التي لا تتوافق مع التشريعات الوطنية أو تتعارض معها إلى تقويض المعايير الدولية. وعلى الرغم من أوجه الحماية المحددة المنطبقة على النساء العاملات في الزراعة، لا يزال نقص أوجه الحماية المحلية والوطنية يعرض المرأة لانتهاك حقوقها في مكان العمل. فعلى سبيل المثال، رغم أن القانون الدولي يوفر بعض أوجه الحماية للأمهات العاملات، بغض النظر عن القطاع الذي يعملن فيه، في أفريقيا الناطقة بالفرنسية، بما فيها بوركينا فاسو وغابون والنيجر، فإن معظم عاملات الزراعة غير مشمولات بالتشريعات الوطنية التي تنص على حماية الأمومة في مكان العمل^(٥٢).

٦٤ - كما أن الافتقار إلى السياسات والبرامج الرامية إلى مكافحة أوجه التحيز الثقافي والعنف ضد المرأة في مكان العمل يمنع النساء من التمتع الكامل بحقوقهن. وغالبا ما تفتقر المرأة إلى معدات الحماية المناسبة، كما أن العنف القائم على نوع الجنس في مكان العمل متفشٍ في القطاع الزراعي. ويقل احتمال أن تلتصق النساء العاملات، ولا سيما اللواتي يفتقرن إلى مركز قانوني دائم، أوجه الحماية عن طريق الانضمام إلى النقابات أو أن يبلغن عن حوادث الاعتداء الجنسي أو العنف^(٥٣).

٦٥ - ومع ذلك، هناك أدلة تثبت أن الجهود الوطنية يمكن أن يكون لها أثر ملموس على حياة العمال وحقوقهم. ففي كوستاريكا مثلاً، أسهمت الخطة الاستراتيجية الوطنية للقضاء على عمالة الأطفال في انخفاض عمالة الأطفال منذ عام ٢٠١١. وتعزو كوستاريكا هذا الاتجاه أيضاً إلى التنسيق الفعال للجهود التي تبذلها مجموعة من الوزارات المعنية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية^(٥٤).

باء - رصد الامتثال بشأن ظروف العمل

٦٦ - يشمل التزام الدول بكفالة ممارسات حرة ونزيهة وضع سياسات وقوانين وأنظمة للعمل، فضلاً عن آليات التفتيش والتنفيذ، بالتشاور مع العمال وأرباب العمل والمنظمات التابعة لهم.

٦٧ - ولا تكون تشريعات العمل الوطنية فعالة إلا بقدر فعالية آليات الإنفاذ التي تستخدمها الدول لضمان الامتثال للمعايير الدنيا. وتتطلب اتفاقية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩ (رقم ١٢٩) التي وضعتها منظمة العمل الدولية من الحكومات إنشاء نظام تفتيش يشترط إخطار السلطات المختصة بأي ثغرات في الحماية وتقديم مقترحات لسد هذه الثغرات. ولا تزال الدول متأخرة فيما يتعلق بتنفيذ نظم

(٥٢) Alison Linnecar and others, *Formula for Disaster: Weighing the Impact of Formula Feeding vs Breastfeeding on the Environment* (International Baby Food Action Network and Breastfeeding Promotion-Asia Network of India, 2014).

(٥٣) Human Rights Watch, *Cultivating Fear: The Vulnerability of Immigrant Farmworkers in the US to Sexual Violence and Sexual Harassment* (2012), p. 84.

(٥٤) انظر رد كوستاريكا على الاستبيان.

التفتيش في القطاع الزراعي. فعلى سبيل المثال، إن عدد الدول الذي صدّق على الاتفاقية رقم ١٢٩ أقل بكثير عدد من الدول التي صدقت على اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١).

٦٨ - وفي السنوات الأخيرة، وضعت الدول قوانين لرصد عمالة الأطفال والاتجار بالبشر في سلاسل الإمداد. فعلى سبيل المثال، يقتضي قانون كاليفورنيا للشفافية في سلاسل الإمداد من الشركات التي تكون في حجم معين أن تبلغ عن الإجراءات المحددة التي تنفذها للقضاء على الرق والاتجار بالبشر في سلاسل الإمداد الخاصة بها. وبالمثل، فإن قانون مكافحة أشكال الرق المعاصرة لعام ٢٠١٥ في المملكة المتحدة يتطلب من الشركات الأكبر حجماً أن تنشر بياناً عن الرق والاتجار بالبشر لكل سنة مالية. وعلاوة على ذلك، لدى البلدان المنتجة، مثل أفغانستان ونيبال والهند، قوانينها المحلية والوطنية التي تحظر عمالة الأطفال وتعزز الجهود لإعادة تأهيل الضحايا.

٦٩ - وكثيراً ما تفتقر هيئات تفتيش العمل إلى الموارد اللازمة للرصد الفعال لمواقع العمل المتفرقة والموسمية بشكل كبير، ولا سيما في المناطق الريفية، ولكفالة أوجه الحماية لمجموعة متنوعة من العمال^(٥٥). وفي الولايات المتحدة، يُستخدم أقل من ٩٠٠ محقق لرصد الامتثال لقوانين العمل الاتحادية لفائدة عدد يتجاوز ١٥٠ مليون عامل في جميع أنحاء الولايات المتحدة - وهي نسبة ما يقرب من محقق واحد لكل ١٧٠.٠٠٠ عامل. وبدون توفير الموارد الكافية لرصد مواقع العمل، تقصّر الدول في توفير الضمانات الأساسية للعمال.

جيم - سبل الانتصاف الفعالة لتسوية المنازعات

٧٠ - إن الدول ملزمة بموجب القانون الدولي بإنشاء آليات تظلم محلية ميسرة وفعالة يمكن أن تحقق فورا في الادعاءات المتعلقة بتجاوزات تتصل بحقوق تم تقييدها أو انتهاكها بدون وجه حق. ويمكن للعمال الذين انتهكت حقوقهم الحصول على الإنصاف، بما في ذلك التعويض المناسب وتطبيق عقوبات ضد رب العمل.

٧١ - وينبغي أن تكون سبل الانتصاف الفعالة متاحة من مصادر متنوعة، بما في ذلك المؤسسات القضائية وغير القضائية والإدارية، مثل المحاكم ومكاتب أمناء المظالم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتسمح بعض الدول للعمال بالسعي إلى الحصول على أجر مصحح أو تعويض من رب العمل قبل طلب التدخل القضائي. وتوفر بلدان أخرى للعمال سبل التماس المساعدة من مكتب أمين المظالم أو المطالبة بتعويضات في دعاوى مدنية^(٥٦).

٧٢ - وحتى عندما تنفذ الدول آليات لحل المنازعات، فإن عمال الزراعة غالباً ما يفتقرون إلى إمكانية الحصول على سبل انتصاف فعالة عندما تُنتهك حقوقهم. ويعزى ذلك إلى الحواجز الهيكلية، والافتقار إلى المعلومات، أو العبء المالي المترتب على آليات تسوية المنازعات. ففي الهند، على سبيل المثال، يمكن فقط لكبار المفتشين أن يقدموا شكاوى باسم عمال مزارع الشاي^(٥٧). ولا يحق لعمال المزارع ولا للاتحاد

ILO, *General Survey of the Reports Concerning the Labour Inspection Conventions and Recommendations*, (٥٥)
ILC.95/III/1B (Geneva, 2006), para. 13

(٥٦) انظر، على سبيل المثال، ردود كرواتيا وكوستاريكا ومالطة واليونان على استبيان المقرر الخاص.

(٥٧) رد شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء على استبيان المقرر الخاص بشأن عمال الزراعة.

الشروع في أي إجراءات قانونية ضد مدير مزرعة قد انتهك حقوق العمال. وفي بوركينا فاسو، يمكن لعمال الزراعة التظلم بشأن انتهاكات حقوقهم لدى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ولكن لا توجد آلية ترعاها الدولة لضمان أن يكون العمال على علم بهذه الحقوق وأن يفهموها^(٥٨).

٧٣ - كذلك فإن ترتيبات العمالة غير الرسمية في صفوف عمال الزراعة تعوق قدرتهم على الوصول إلى سبل الانتصاف المتاحة من انتهاكات الحقوق. فبدون عقود عمل، لا يسهل للعمال غير الرسميين إثبات حالة عمالتهم وبالتالي يتعذر إثبات أن صاحب العمل كان مدينا لهم بواجب ائتماني ومن ثم أحل به. وتقل احتمالات أن تقوم هيئات التفتيش والسلطات الحكومية بالتحقيق في الانتهاكات المحتملة في إطار الاقتصاد غير الرسمي، وقد يتردد العمال في الإبلاغ عن الانتهاكات بغية تجنب الانتقام من جانب أرباب العمل أو المشاركة في الإجراءات التي تتدخل في الأنشطة المدرة للدخل.

٧٤ - ويواجه العمال المهاجرون غير النظاميين وغير الموثقين عوائق إضافية أمام سبل الانتصاف. فرغم أن العمال قادرين على الوصول بشكل رسمي إلى المفتشين، فإنهم يترددون في الإبلاغ عن الانتهاكات خوفاً من الترحيل. وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يفتقر المهاجرون إلى الحقوق القانونية أو إلى سبل الوصول إلى إقامة مؤقتة تسمح لهم بالبقاء في البلد أثناء الإجراءات القانونية، مما يردعهم عن الإبلاغ عن الانتهاكات.

خامساً - القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى

٧٥ - تقع على عاتق الشركات المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية مسؤولية احترام الحق في الغذاء لعمال الزراعة، وعدم المساهمة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في انتهاكات حقوق الإنسان. ويجب أن تحترم الشركات معايير العمل الدولية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وأن تكفل امتثال الشركات المتعاقدة على طول سلسلة الإمداد لتلك المعايير، حتى عندما تفشل قوانين العمل القائمة في توفير أوجه الحماية الكافية أو فرض المسؤولية. ويجب على الشركات أيضاً كفالة الوصول إلى سبل الانتصاف الملائمة عند حدوث انتهاكات للحقوق. وهذه الإجراءات ليست بديلاً عن إنفاذ المعايير التنظيمية الحمائية من جانب الدولة، لكنها مع ذلك ضرورية لحماية وتعزيز حق العمال في الغذاء.

ألف - دور الدولة والالتزامات خارج إقليم الدولة

٧٦ - شهدت السنوات الأخيرة عدة محاولات لتنظيم آثار أنشطة الأعمال التجارية على حقوق الإنسان. وركزت هذه الجهود على كل من الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الوطني وتلك المضطلع بها خارج الحدود الإقليمية للدولة حيث توجد الأعمال التجارية أو المنخرطون فيها. وقد تطور نطاق التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان ليشمل سلطة ممارسة الولاية القضائية على بعض الأنشطة الناشئة من تلك الدولة ولكن التي تؤثر على دول أخرى. وبالتالي، من حيث المبدأ، على الدول واجب تنظيم أنشطة الشركات الموجودة في أراضيها ورصد تلك الأنشطة والتحقيق فيها، ويجوز لها أن تسأل تلك الشركات عن انتهاكات حقوق الإنسان في إطار القانون الوطني أو من خلال الصكوك الحكومية الدولية والمدونات الطوعية لقواعد السلوك. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة لعمال الزراعة الذين يشاركون في سلاسل الإمداد العالمية حيث كثيراً ما تفتقر حدود الولايات القضائية إلى الوضوح.

(٥٨) المرجع نفسه.

٧٧ - وعلى نحو خاص، فإن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان (٢٠١١) شددت على أنه "ينبغي للدول أن تعلن بوضوح أنها تتوقع من جميع مؤسسات الأعمال المقيمة في إقليمها و/أو ضمن ولايتها القضائية أن تحترم حقوق الإنسان في كل مراحل عملياتها" وأوضحت مسؤولية الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال عن احترام حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن المبادئ التوجيهية طوعية بطبيعتها ولا تنص على كفالة كفاية فرص الوصول إلى سبل الانتصاف القضائية. وتشمل المعايير الأخرى ذات الصلة التعليق العام رقم ١٦ (٢٠١٣) للجنة حقوق الطفل والتعليق العام رقم ٢٤ (٢٠١٧) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي يتضمن كلاهما معايير أوضح وأكثر تقدمية بشأن مساءلة الشركات. ويدرك المقرر الخاص أن الأحكام الملزمة ضرورية لمساءلة الشركات والدول على نحو أكثر فعالية عندما تُنتهك حقوق العمال.

٧٨ - وفي الوقت الراهن، لا يزال من الصعب مساءلة الشركات عبر الوطنية عن الأعمال التي تتجاوز الحدود الإقليمية، بما في ذلك الأعمال التي يقوم بها الموردون المتعاقد معهم. فعلى سبيل المثال، في قضية *John Doe I and others v. Nestlé, USA and others* في الولايات المتحدة، لم تجد المحكمة الرئيسة أدلة كافية على أن الشركات المدعى عليها، وهي Nestlé و Archer Daniels Midland و Cargill قد ساعدت على سخرة الأطفال وحثت على هذه الممارسة في مزارع كوت ديفوار التي تزود الشركات بمحسوب الكاكاو^(٥٩). بل إن استنتاج المحكمة أيد المنظور القائل إن استخدام اليد العاملة الرخيصة ليس سوى أحد أعراض الاضطلاع بالأعمال التجارية في سلسلة الإمداد العالمية وأن الشركات لم تصدر توجيهات صريحة باستخدام عمالة الأطفال بما يشكل انتهاكا لأي قانون.

باء - دور المسؤولية الاجتماعية للشركات

٧٩ - التزمت بعض المؤسسات في إطار سلاسل الإمداد الزراعي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات للمطالبة بالالتزام بالممارسات المستدامة ومعايير الصحة والسلامة للعاملين، ولكن يجب التحقيق فيما ما إذا كانت هذه المؤسسات تبذل جهود جادة فيما يتعلق بالتنفيذ والتحقق من ذلك. وبالاقتراح مع مبادرات تدقيق الأداء الاجتماعي، تشكل المسؤولية الاجتماعية للشركات "صناعة قوامها ملايين الدولارات أنشأتها المؤسسات التجارية العالمية لرصد الامتثال لمعايير حقوق الإنسان في الصناعة عبر سلاسل الإمدادات على مستوى المؤسسة" (A/71/385، الفقرة ٩١). وتعلن الشركات عن المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتبارها قرارا طوعيا يتجاوز المتطلبات القانونية للبلد الذي تعمل فيه بغية الإدماج الطويل الأجل للمصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في العمليات التجارية. ومع ذلك، تركز المسؤولية الاجتماعية للشركات في كثير من الأحيان على تعزيز العلامة التجارية للشركة أكثر من تركيزها على تعزيز حقوق العمال، وقد يُساء تفسيرها على نحو خطير كبديل عن اللوائح الملزمة قانونا وعن الإنفاذ القوي من جانب الدول.

٨٠ - ولا تنشئ المسؤولية الاجتماعية للشركات حقوقا واضحة للعمال أو آليات إنفاذ عندما تُنتهك الحقوق (انظر A/71/385). بل إن المبادرات غالبا ما تكون قاصرة عن تحقيق تغييرات مجدية بسبب استخدام معايير طوعية غير ملزمة، وعدم التشاور مع العمال والمجتمعات المحلية والعموض الذي يكتنف

^(٥٩) United States Courts of Appeals for the Ninth Circuit, *John Doe I and others v. Nestlé, USA and others*, (٥٩)

.Case No. 10-56739, Order and Opinion, 2 December 2013

التنفيذ. فعلى سبيل المثال، تتم الإشادة باجتماع المائدة المستديرة المعني باستدامة زيت النخيل بسبب هيكله الإداري القائم على الشراكة ونهج المتعدد الأطراف إزاء إدماج الممارسات المستدامة بيئيا والمسؤولية الاجتماعية في قطاع زيت النخيل^(٦٠). ومع ذلك، من الملاحظ ومن غير المقبول غياب عمال الزراعة، وهم الأكثر تضررا من هذه الممارسات، عن قائمة الجماعات المشاركة.

٨١ - كما أن نماذج المسؤولية الاجتماعية للشركات تفتقر إلى آليات فعالة للمراجعة من شأنها أن تتيح لأطراف ثالثة محايدة تقييم التقدم الذي تحرزه الشركة في تحقيق أهدافها. وفي إطار الاستفسار عن فعالية المبادرات بين شركات التبغ المتعددة الجنسيات، وجدت منظمة "هيومن رايتس ووتش" أن معظم الشركات لا تكشف عما يكفي من المعلومات بحيث تسمح لأطراف ثالثة من أصحاب المصلحة أن تقوم، على نحو يتسم بالمصداقية وموضوعية، بتقييم ما إذا كانت الشركات تبذل العناية الواجبة في رصد ومواجهة مشاكل حقوق الإنسان في سلسلة الإمداد^(٦١).

جيم - برنامج الأغذية العادل

٨٢ - يحدد عمال الزراعة بشكل متزايد المطالب الخاصة بهم فيما يتعلق بعمليات سلاسل الإمداد في الشركات. وبشكل برنامج الأغذية العادل في الولايات المتحدة مثالا رائدا عن نموذج بديل للمسؤولية الاجتماعية للشركات التقليدية، وهو نموذج يعزز المسؤولية الاجتماعية القائمة على العمال^(٦٢). وبخلاف الأمثلة التقليدية، يكفل برنامج الأغذية العادل أن يكون عمال الزراعة على علم بحقوقهم وأوجه الحماية التي يجب أن تكون مكفولة لهم؛ ويتضمن آليات للإبلاغ يمكن من خلالها للعمال توثيق الشكاوى والتماس سبل الانتصاف؛ ويتم في إطاره إجراء مراجعات من جانب أطراف ثالثة لأحوال عمال الزراعة؛ ويعتمد على الإنفاذ القائم على السوق للتأكد من احترام الموردين المشاركين لالتزامهم بمعايير العمل العادلة. وحتى الآن، نجح برنامج الأغذية العادل في تمكين عمال الزراعة المشاركين من الدفاع عن حقوقهم، وهو أمر أساسي لأن القطاع الخاص في كثير من الأحيان لا يتخذ إجراءات من هذا القبيل بمفرده.

دال - دور المستهلكين

٨٣ - على الرغم من أن الواجب الأساسي للدول يملئ عليها أن تكفل إعمال حقوق العمال، فإن الجهود الرامية إلى تحسين أوجه الحماية المكفولة لعمال الزراعة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الدور البناء الذي يمكن أن يضطلع به المستهلكون. ومثلما أن مطالبات المستهلكين بتخفيض الأسعار قد تؤدي إلى إدانة انتهاكات معايير العمل وقدرة العاملين على كسب أجر معيشي، فإن المستهلكين لديهم القدرة

(٦٠) Gary D. Paoili and others, "Corporate social responsibility, oil palm and the roundtable on sustainable palm oil: translating boardroom philosophy into conservation action on the ground, *Tropical Conservation Science*, vol. 3, No. 4 (2010).

(٦١) Human Rights Watch, *A Bitter Harvest: Child Labour and Human Rights Abuses on Tobacco Farms in Zimbabwe* (2018).

(٦٢) Fair Food Program, "Fair food 2017 annual report", 2018.

على استخدام متطلبات السوق والقوة الشرائية من أجل تعزيز أوجه الحماية للعمال^(٦٣) فعلى سبيل المثال، بيّن تقرير صدر مؤخراً عن منظمة "أوكسفام" كيف أن طلب المستهلكين على الأغذية الرخيصة يزيد من احتمال أن يقوم الموردون في سلاسل الإمداد في المتاجر الكبرى بخرمان العمال من حقوق الإنسان الأساسية من أجل تحقيق الأرباح^(٦٤).

٨٤ - كما أظهر المستهلكون تفضيلهم لعمليات الإنتاج التي تقلل إلى أدنى حد من الآثار الإيكولوجية والاجتماعية السلبية ودعوا إلى زيادة الشفافية. وفي عام ٢٠١٦، قام منتدى السلع الاستهلاكية بقيادة كبير الموظفين التنفيذيين بتلبية طلبات المستهلكين بتحسين ظروف العمل من خلال إصدار القرار الاجتماعي بشأن العمل القسري، الذي يشكل التزاماً بمكافحة العمل القسري من خلال سلاسل الإمداد العالمية^(٦٥). كما أن ظهور معايير التجارة العادلة، ووضع بطاقات تثبت استيفاء معايير العدالة الغذائية، ومبادرات المشتريات تبين أن المستهلكين على استعداد لدفع أسعار مرتفعة لتحسين ظروف العمل في سلاسل الإمداد. وللأسف، بدون وضع شروط إلزامية تفرض الكشف عن جميع ممارسات الإنتاج، بما في ذلك الممارسات الاستغلالية أو السلبية خلاف ذلك، تمثل البطاقات التي توضع بشكل طوعي على السلع الغذائية فرصة سلبية تتيح للشركات تسليط الضوء بصورة انتقائية على الجوانب الإيجابية من سلسلة الإمداد بدل تلبية طلبات المستهلكين من أجل زيادة المساءلة^(٦٦).

٨٥ - ولعل الأسلوب الأكثر فعالية في التأثير على الحقوق وأوجه الحماية التي يجب أن تكفل للعمال هو إطلاق حملات دعوة تستهدف سمعة الشركات. وتشكل سمعة الشركة في السوق جزءاً بالغ الأهمية من رأس المال الاجتماعي، وهي تكفل استمرار تدفق الاستثمارات ووجود قاعدة عملاء مستقرة والحصول على الموارد الأخرى والدعم. ومن ثم، فإن الجهود التي تبذلها الشركات من أجل تجنب الإضرار بالعلامة التجارية لشركة ما، أو "خطر تشويه السمعة"، أدت إلى وضع مدونات لممارسات العمل فيما بين الشركات المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية. وأظهرت البحوث المتعلقة بعاملات الزراعة في جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، أن النشاط من المجتمع المدني قد يستخدم التهديدات بكشف استغلال العمال من أجل الضغط على الشركات لكي تعالج مسائل انتهاك حقوق العمال، ولا سيما حقوق العاملات والعمال المهاجرين^(٦٧).

٨٦ - وفي الوقت نفسه، لا يمكن للدول أن تعتمد حصراً على المستهلكين لكشف انتهاكات حقوق عمال الزراعة في سلسلة الإمداد أو كفالة أوجه الحماية لتلك الحقوق. وبدلاً من ذلك، ينبغي للدول أن

Business Humanitarian Forum, "Workshop report: company responsibilities in countries with human rights challenges", February 2011 (٦٣)

Oxfam, *Ripe for Change: Ending Human Suffering in Supermarket Supply Chains* (Oxford, 2018), p. 12 (٦٤)

Consumer Goods Forum, "Fighting forced labour: a rallying call from the consumer goods industry", 14 January 2016 (٦٥)

Tomaso Ferrando, "Certification schemes and labelling as corporate governance: the value of silence", in Grietje Baars and André Spicer, eds., *The Corporation: A Critical Multi-Disciplinary Handbook* (Cambridge University Press, 2017), pp. 372-382 (٦٦)

Stephanie Barrientos, "Corporate purchasing practices in global production networks: a socially contested terrain", *Geoforum*, vol. 44 (January 2013) (٦٧)

تبذل جهودا متضافرة لتنفيذ التدابير الرامية إلى ضمان حصول المستهلكين على الفرصة الكافية لاتخاذ قرارات مستنيرة والمشاركة في الترويج للسياسات المؤاتية لحقوق الإنسان ضمن سلاسل الإمداد.

هاء - دور المنظمات الدولية

٨٧ - ركزت المنظمات الدولية، بما فيها منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، واليونسيف، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في الآونة الأخيرة على زيادة الوضوح في سلاسل الإمداد بهدف توجيه القطاع الخاص بشأن كيفية تنفيذ ممارسات مسؤولة في مجال العمل والحفاظ عليها. وفي عام ٢٠١٦، على سبيل المثال، عقدت منظمة العمل الدولية الدورة ١٠٥ لمؤتمر العمل الدولي، وهو مؤتمر قمة عالمي للحكومات وأرباب العمل والنقابات العمالية، تم في إطاره تناول العمل اللائق في سلاسل الإمداد العالمية، وتوج باعتماد سلسلة من الاستنتاجات^(٦٨). وقد حظيت هذه المبادرات باهتمام القطاع الخاص، ولكن لم تُلاحظ بعد تغييرات ملموسة في السلوك.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٨٨ - أولا، يعرض هذا التقرير المسائل العالمية التي تقوّض الأعمال الكامل لحق عمال الزراعة في الغذاء. ومن الضروري البدء في النظر، من منظور شامل، في قضايا عمال الزراعة، بما في ذلك كيفية ترابط حقوق الإنسان التي يجب أن تكون مكفولة لهم ترابطا وثيقا. ومن المهم أيضا معرفة أن المتوسطات العالمية لا تراعي الاختلافات في الظروف المادية ومستويات المعيشة القائمة فيما بين البلدان وداخلها. ولذلك، هناك حاجة إلى استكمال الإحصاءات العالمية بمقاييس وطنية ودون وطنية وربما إقليمية.

٨٩ - وثانيا، من المهم النظر إلى ما يتجاوز الشكليات في تقييم الأمن الغذائي العالمي وحق الجميع في الغذاء. وقد لا يضمن الاعتماد الرسمي للقواعد الدولية حدوث تغييرات إيجابية على أرض الواقع. بل إن القواعد كثيرا ما تُعتمد لأغراض العلاقات العامة ولأسباب متصلة بالسمعة دون أن يترافق ذلك مع صدور توجيهات واضحة بتنفيذها. ومع ذلك، فإن التصديقات الدستورية والتشريعات الوطنية قد تساهم في تحسين تمكين المجتمع المدني من رصد الامتثال للقواعد والمبادئ الأساسية.

٩٠ - وأخيرا، يمكن للعديد من المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، واليونسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الدولي لرابطات عمال الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم والمقاصف والتبغ والرباطات المتصلة بها، في نطاق ولاياتها المحددة، تحسين أوجه التآزر والتنسيق لتعزيز ظروف عمال الزراعة. فدورها في توفير الأمن الغذائي حيوي. ولذلك، يوصي المقرر الخاص الجهات الفاعلة المذكورة أعلاه بالتعاون لكشف المشاكل وتقديم حلول مقترحة للدول في أقرب وقت ممكن.

(٦٨) ILO, "Fourth item on the agenda: decent work in global supply chains", document ILC.105/PR14-1, 2016.

١ - التوصيات الرئيسية التي تنص على اتخاذ إجراءات المحددة والمقترحة على المنظمات الدولية:

٩١ - إنشاء فريق دراسة لتقصي الحقائق يشمل منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة والهيئات التمثيلية للشركات من أجل الوقوف على ما إذا كانت الدول تقوم بتنفيذ مختلف فئات القواعد ذات الصلة بعمال الزراعة. ويمكن للفريق عرض النتائج على لجنة الأمن الغذائي العالمي، التي تشكل المنتدى الدولي الرئيسي حيث يمكن القيام على الصعيد العالمي بمناقشة وتأييد التوصيات والتوجيهات في مجال السياسات المتعلقة بوضع عمال الزراعة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ القواعد التي يتم التصديق عليها. ويمكن لهذا الفريق أيضا أن ينظر في طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن حقوق عمال الزراعة بموجب القانون الدولي.

٩٢ - وينبغي للمنظمات الدولية، بما فيها منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، واليونسيف، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أن تركز على زيادة الوضوح في سلاسل الإمداد وأن توجه القطاع الخاص بشأن كيفية تنفيذ ممارسات مسؤولة في مجل العمل والحفاظ عليها.

٢ - وينبغي للدول أن تقوم بما يلي:

٩٣ - تحسين حماية حقوق الإنسان لعمال الزراعة غير الرسميين، ولا سيما الذين يُصنفون حاليا ضمن الفئات الضعيفة، بما في ذلك: النساء والفتيات، وأفراد الشعوب الأصلية، والفلاحون، وبعض الأقليات التي تعاني من التمييز، والذين يعيشون في المناطق النائية والمناطق المتخلفة، والعمال المهاجرون الذي يفتقرون إلى حقوق المواطنة العادية وإلى الحماية التي تكفلها سيادة القانون.

٩٤ - تطبيق قواعد ملزمة تنص على استحداث آليات لبذل العناية الواجبة من أجل تمكين الأفراد المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة من مساءلة جميع مؤسسات سلسلة الإمداد التي تستفيد من انتهاكات حقوق الإنسان.

٩٥ - التصديق على جميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة بالعاملين في القطاع الزراعي وقطاع الإنتاج الغذائي وكفالة التنفيذ الفعال لها.

٩٦ - من أجل تحسين ظروف عمل عمال الزراعة، تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير السابق للمقرر الخاص (A/HRC/34/48) بشأن مبيدات الآفات وتأثيرها على الحق في الغذاء. كما يؤيد المقرر الخاص التقرير الأخير المعنون "نحو المبادئ بشأن حقوق الإنسان وحالات التعرض المهني للمواد الخطرة" الذي وضعه المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً، باسكوت تونكاك، والذي سيقدم في الدورة العادية التاسعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

- ٩٧ - تحديد حد أدنى يوازي "الأجور المعيشية" لجميع العمال، بصرف النظر عن القطاع الذين يعملون فيه، على نحو ما تنص عليه المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وحظر تطبيق العمل بالقطعة.
- ٩٨ - تنفيذ نظم الحماية الاجتماعية التي تعزز دخول الأسر طوال السنة.
- ٩٩ - ضمان الحق في إنشاء النقابات العمالية التي تيسر الحوار والتعاون فيما بين الحكومات وأرباب العمل والعمال في مجال صياغة معايير وسياسات العمل، تمشيا مع مبدأ التعاون الثلاثي، والتشجيع على عمل هذه النقابات بحرية.
- ١٠٠ - تخصيص الموارد المناسبة للأداء الفعال لهيئات تفتيش العمل في الزراعة، وفقا لمقتضيات اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١) التي وضعتها منظمة العمل الدولية.
- ١٠١ - توفير قنوات آمنة للعمال المهاجرين غير الموثقين حتى يتسنى لهم القيام، دون الكشف عن هوياتهم، بالإبلاغ عن الانتهاكات دون خوف من العقاب، واحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية وضمن وصول المهاجرين إلى سوق العمل النظامية في البلد المضيف، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات الدولية.
- ١٠٢ - إصدار المزيد من تراخيص الإقامة والعمل غير التقييدية للعمال الموسمييين وإدانة نظم الهجرة الموسمية التي تصرف العمال من البلدان بعد انتهاء الموسم.
- ١٠٣ - جمع بيانات موثوقة بشأن عمالة الأطفال، واعتماد سياسات للتصدي للأسباب الجذرية لدخول الأطفال سوق العمل، وسحب الأطفال الذين يعملون حاليا في أسوأ أشكال العمل من القوة العاملة.
- ١٠٤ - سن وتنفيذ وإنفاذ التشريعات الوطنية التي تتناول العنف الهيكلي والتمييز ضد المرأة في القطاع الزراعي.
- ١٠٥ - إبلاغ العمال بالحقوق الأساسية وسبل الانتصاف المتاحة في حالة انتهاك حقوق الإنسان وتقديم المعونة القانونية ذات الصلة.
- ١٠٦ - ضمان حصول المستهلكين على فرصة اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في سلاسل الإمداد من خلال استخدام نظم إلزامية لوضع البطاقات على السلع الغذائية، وكذلك المشاركة في تحديد السياسات ذات الصلة.
- ١٠٧ - اعتماد مشروع الإعلان المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية وتنفيذه بمجرد اعتماده.
- ١٠٨ - تنفيذ قواعد الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري فيما يتعلق بعمال الزراعة.
- ١٠٩ - كفالة أن تكون الاستثمارات في الزراعة ونظم الأغذية متمشية مع المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية.

١١٠ - الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة من أجل كفالة تحقيق هدف القضاء على الجوع، فضلا عن هدف توفير العمل اللائق للجميع بحلول عام ٢٠٣٠.

٣ - وينبغي للجهات الفاعلة الخاصة في قطاع الأعمال التجارية الزراعية القيام بما يلي:

١١١ - كفالة أن تتحسن الأجور التي يتقاضها عمال الزراعة والظروف التي يعملون فيها، لا أن تندهور، بينما تستمر سلاسل الإمداد العالمية في التوسع.
